منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

إحاطة موجزة حول

المعيار الصيني لاستهلاك الطاقة في السيارات الكهربائية:

تباين السياسات العالمية والانعكاسات على أسواق الطاقة

إعداد

ماجد عامر

خبير اقتصادي- الإدارة الاقتصادية

المعيار الصيني لاستهلاك الطاقة في السيارات الكهربائية:
تباين السياسات العالمية والانعكاسات على أسواق الطاقة

أعلنت الصين في شهر ديسمبر 2025 عن اعتماد أول معيار إلزامي عالمي لاستهلاك الطاقة في السيارات الكهربائية المخصصة للركاب، سيدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير 2026. ويحدد المعيار حداً أقصى لاستهلاك الكهرباء لكل 100 كيلومتر، بناءً على وزن السيارة وخصائصها الفنية، حيث لا ينبغي أن يتجاوز استهلاك سيارة وزنها حوالي 2 طن أكثر من 15.1 كيلوواط/ساعة لكل 100 كيلومتر، مما يتيح للسيارة قطع مسافة أكبر بنحو 7% باستخدام نفس سعة البطارية. وبموجب هذا المعيار، تخضع السيارات الكهربائية لاختبارات صارمة لتحديد استهلاك الطاقة، ضمن مسارات قياسية تشمل ظروف القيادة الحقيقية والاستثنائية، مع تقييم الأداء الفعلي للسيارة وليس فقط السعة النظرية للبطارية. ومن المقرر أن تُلزم الشركات المصنعة بتحديث سياراتها وتقنياتها، لضمان التوافق مع المتطلبات الجديدة لكفاءة الطاقة.

وتسعى الصين من خلال اعتماد هذا المعيار إلى تحقيق أهداف متعددة. فمن الجانب البيئي، سيؤدي خفض استهلاك الطاقة في السيارات الكهربائية إلى تقليل الانبعاثات الكربونية، فضلاً عن تشجيع شركات السيارات على تبني تقنيات موفرة للطاقة، وتحسين تصميم المحركات والإطارات لتقليل الفاقد من الطاقة. أما من جانب الصناعة، فيُعتبر المعيار الجديد أداة استراتيجية لدفع الابتكار التكنولوجي وتعزيز تنافسية الشركات المحلية، حيث يفرض تحديثات تقنية على الطرازات القديمة ويحفز تطوير محركات وأنظمة دفع أكثر كفاءة، ويتيح ربط الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية بكفاءة السيارات، لا سيما وأن السيارات الكهربائية ستفقد تلك الحوافز والإعفاءات إذا لم تستوف حدود استهلاك الطاقة الجديدة، بما يوجه الدعم الحكومي نحو المركبات الأكثر كفاءة ويعزز قدرة الصين على التحكم في سلسلة القيمة الصناعية.

بالنسبة لشركات السيارات الصينية الكبرى، فقد أظهرت العديد من الطرازات الحديثة امتثالاً مسبقاً للمعايير الجديدة، مما يمنحها ميزة تنافسية محلية وعالمية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الطرازات الأقدم التي لم تحقق استهلاك الطاقة المطلوب ستحتاج إلى تطوير تقني أو تعديل التصميم لتجنب فقدان المزايا الضريبية، حيث قد يتم استخدام مواد أخف وزناً، وتطوير بطاريات أكثر كفاءة مثل بطاريات

فوسفات الليثيوم والحديد (LFP)، فضلاً عن استكشاف تكنولوجيا البطاريات الصلبة لتحسين الأداء ورفع المدى دون زيادة الاستهلاك. كما ستضطر الشركات الأجنبية التي تسوق سياراتها الكهربائية في الصين بدورها إلى الالتزام بالحدود الجديدة لاستهلاك الطاقة لتجنب فقدان الميزة التنافسية.

ويمتد أثر معيار استهلاك الطاقة في السيارات الكهربائية ليشمل سلسلة التوريد العالمية، لا سيما سوق البطاريات والمعادن الحرجة التي تُهيمن الصين على إمداداتها العالمية، فزيادة كفاءة المركبات تقلل الحاجة إلى بطاريات أكبر، مما يخفف نمو الطلب على المعادن الحرجة اللازمة لصناعة البطاريات (الليثيوم والنيكل والكوبالت) وكذلك المعادن الأرضية النادرة، ويعيد توزيع الاستثمارات في قطاع التعدين – بما في ذلك إعادة التدوير، ويحفز تطوير إنتاج البطاريات على مستوى العالم. وبالفعل، تبنت شركات صينية، بشكل متزايد بطاريات فوسفات الليثيوم والحديد وبطاريات أيونية الصوديوم لتلبية المعايير الجديدة وزيادة الأمان، لا سيما وأن هذه البطاريات لا تحتوي على النيكل بنسبة عالية، مما يعني تقليل الاعتماد عليه مقارنة بالبطاريات التقليدية.

أما فيما يخص الانعكاسات المتوقعة على أسواق الطاقة العالمية، فإن التحسن في كفاءة السيارات الكهربائية قد يؤدي إلى تراجع طفيف في طلب الصين على النفط الخام والمنتجات النفطية، ويمكن أن يسهُم على المدى المتوسط في تعديل توقعات الطلب العالمي على النفط. وهنا تجدُر الإشارة إلى أنه رغم كون الأثر المباشر على أسواق النفط يبدو محدوداً نسبياً، إلا أن التأثيرات المتراكمة لتطبيق المعايير الصارمة على استهلاك الطاقة والكفاءة في أكبر سوق عالمي للسيارات الكهربائية قد تُعيد تشكيل توجهات الاستثمارات في قطاع الطاقة. وفي هذا السياق، يتوقع ان يُشجع هذا المعيار الصين على تسريع الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة لتلبية احتياجات السيارات الكهربائية، حيث ستصبح تلك السيارات أكثر كفاءة وتستهلك طاقة أقل لكل كيلومتر، ومن ثم سيكون دمج الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح كافياً بشكل أفضل لتلبية الطلب دون التسبب في نقص أو ضغط على الشبكة، لا سيما في ظل انخفاض الطلب الكلي على الكهرباء. وسيدعم هذا التوجه أيضاً تعزيز تكنولوجيا الطاقة النظيفة، مثل الألواح الشمسية وتوربينات الرياح، ويحفز تطويرها وخفض تكاليفها. كما أن الضغط الصيني لتطبيق معايير كفاءة الطاقة قد يدفع دول أخرى لاعتماد سياسات مماثلة، وهو ما سيترجم إلى تحولات كبيرة في طلب الطاقة.

ويعكس معيار استهلاك الطاقة في السيارات الكهربائية أن الصين تسلك طريقاً مغايراً عن بعض الاقتصادات العالمية الكبرى، حيث أعلن الرئيس الأمريكي في بداية ديسمبر 2025 عن قرار بإعادة ضبط معايير كفاءة استهلاك الوقود، يُلزم شركات صناعة السيارات بتحقيق متوسط كفاءة استهلاك وقود يبلغ 34.5 ميلاً للجالون الواحد بحلول عام 2031، وهو مستوى أقل من الهدف السابق البالغ 50.4 ميلاً للجالون بحلول نفس العام. ويهدف القرار إلى خفض أسعار السيارات، ودعم القدرة التنافسية لشركات السيارات الأمريكية التقليدية التي تعمل بالغازولين، وتقليل الالتزام بالتحول السريع نحو السيارات الكهربائية، في خطوة تعكس التوجه نحو تشجيع صناعة السيارات التقليدية على حساب السياسات البيئية الأكثر صرامة. وتجدُر الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي ألغى العقوبات المالية المفروضة على شركات صناعة السيارات التقليدية التي لا تستوفي معايير كفاءة استهلاك الوقود، وأنهى الإعفاء الضريبي للسيارات الكهربائية في نهاية سبتمبر 2025، مما أدى إلى تراجع حاد في مبيعاتها لتشكل نسبتها 5.3% فقط من إجمالي مبيعات المركبات الجديدة في الولايات المتحدة خلال نوفمبر 2025، أي أقل من نصف الرقم القياسي المسجل قبل شهرين. وتم إلغاء قرار ولاية كاليفورنيا بحظر بيع المركبات التقليدية التي تعمل بالغازولين بعد عام 2035. وفي أوروبا، لم يتم وضع جدول زمني لالتزام شركات السيارات بخفض الانبعاثات. وفي المقابل، اتخذت دول أخرى خطوات مختلفة، فعلى سبيل المثال أقرت أستراليا في عام 2024 قانوناً لكفاءة الطاقة في السيارات يهدف إلى خفض الانبعاثات من السيارات الجديدة بنسبة 60% بحلول عام 2029 مقارنة بمستويات عام 2024.

هذا التباين في السياسات من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر على أسواق الطاقة العالمية، فمعيار الصين للحد من استهلاك الطاقة في السيارات الكهربائية قد يخفض الطلب على النفط الخام والمنتجات النفطية على المدى المتوسط، مع تعزيز الاعتماد على الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة، وتحفيز تطوير البطاريات والمعادن الحرجة بكفاءة أعلى. أما السياسات الأمريكية الأكثر مرونة، فقد تؤدي إلى تباطؤ الطلب على السيارات الكهربائية وارتفاع الطلب على النفط، مما يحد من التوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة. وعليه، فإن التباين بين أكبر اقتصادين عالمياً في سياساتهما تجاه كفاءة الطاقة والمركبات الكهربائية سيخلق ديناميكيات جديدة في أسواق الطاقة والمعادن الحرجة العالمية، ويجعل استراتيجيات الاستثمار في الطاقة أكثر تعقيداً وتنافسية على المستوى العالمي.

المصادر:

- AInvest, China's EV Energy Efficiency Standards vs. U.S. Rollbacks: A Diverging Path in Global E-Mobility Markets, 26 December 2025.
- Benzinga, China's New EV Energy Limits Contrast With US Rollback Of Fuel Economy Standards, 26 December 2025.
- Car News China, China to enforce world’s first mandatory EV energy standard in 2026, capping two-tonne models at 15.1 kWh per 100 km, 26 December 2025.
- China EV Home, China Mandates World’s First EV Energy Consumption Standard From 2026, 26 December 2025.
- EIA, China dominates global trade of battery minerals, 21 May 2025.
- Global China EV, China to tighten EV energy standard by 11% in 2026, limiting to 15.1 kWh/100 km, 27 December 2025.
- IEA, Global EV Outlook 2025.
- IEA, Tracking Cars and Vans, Country and regional highlights.
- Institute for Energy Research, Trump Proposes to Slash Biden’s Fuel Economy Standards, 10 December 2025.
- The White House, Fact Sheet: President Donald J. Trump Announces the Reset of Corporate Average Fuel Economy (CAFE) Standards, 3 December 2025.
- Xinhua Net, China to impose world's first mandatory EV energy consumption cap, 26 December 2025.